دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المؤسسية في النظام السياسي الإسلامي
المصدر:	المسلم المعاصر
الناشر:	جمعية المسلم المعاصر
المؤلف الرئيسي:	عرنوس، ناهد محمود
مؤلفين آخرين:	جعفر، هشام(عارض)
المجلد/العدد:	مج 19, ع 75,76
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	يوليو / ذو الحجة
الصفحات:	279 - 288
رقم MD:	179938
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	السياسة الإدارية، الأحكام السلطانية، النظم الإسلامية، الإسلام و السياسة، تطبيق الشريعة الإسلامية، المؤسسات الإسلامية، الإصلاح الاجتماعي، الإيمان، الحاكم و المحكوم، الشورى، تطور المؤسسات الإسلامية، عرض و تحليل الرسائل الجامعية، رسائل الماجستير
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/179938

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المؤسسية فى النظام السياسى الإسلامى(*)

للطالبة ناهد محمود عرنوس
عرض : هشام جعفر

تقديم:

المؤسسية والمؤسسات من الموضوعات الهامة التى عولجت فى الفكر الغربى بتوسع كبير، إلا أنها لم تنل نفس الاهتمام فى الفكر الإسلامى بهدف معرفة ما يقدمه الإسلام من تأصيل وضبط لحركة وعمل المؤسسة فى المجتمع، ولذا فإن موضوع المؤسسية والمؤسسات فى الرؤية الإسلامية يعانى نوعاً من الغموض والصعوبة على المستويين المفاهيمى والمنهاجى، خاصة أنه يرتبط بالعديد من الموضوعات الأخرى مثل: الدولة الإسلامية ووظائفها، والإدارة الإسلامية ونظم الحكم ومؤسسات المجتمع أو ما يمكن أن يطلق عليه "مؤسسات الأمة" كالوقف والمسجد... إلخ.

وتثير قضية المؤسسية والمؤسسات فى الرؤية الإسلامية العديد من المسائل والأفكار مثل:.

التجديد والتغيير المؤسسى أو الإصلاح المؤسسى بما يعنيه ذلك من ضرورة إصلاح المؤسسات القائمة وضبط عملها وقدرتها على مواجهة التطورات المحيطة بها زماناً ومكاناً، مع القدرة على إبداع الجديد من الأشكال المؤسسية الملائمة لاحتياجات العصر، مع عدم افتئات ذلك على قيم الإسلام الجوهرية.

كيفية تطبيق المؤسسات للقيم الإيمانية بما يحقق صلاح المجتمع ويكفل تطبيق الشرعية الإسلامية، بالإضافة إلى تأسيس المؤسسات على القيم الإيمانية.

(*) رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية بكلية الأقتصادو العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة. وقد إجيزت بتقدير امتياز فى فبراير ١٩٩٣ـ عددصفحات الرسالة ٨١٧ صفحة.

القدرة على التواصل مع المؤسسات التى أبدعها المسلمون نتاج التفاعل مع واقعهم المعيش بغية الاستفادة منها فى الواقع الحالى لمعالجة الأزمات المؤسسية الحالية، مع الاستفادة مما يقدمه الفقه الإسلامى من ضوابط وقواعد تضبط حركة المؤسسات وعملها.

حدود وضوابط الاستعارة المؤسسية، أو بتعبير آخر حدود استيراد المؤسسات من الحضارات الأخرى، وهل يمكن الاستفادة من خبرة التاريخ، تاريخ المسلمين، فى استيراد المؤسسات من الحضارات الأخرى.

وتسعى هذه الدراسة التى نعرض لها إلى محاولة التعمق فى هذا الموضوع من خلال تحليل كافة أبعاد المؤسسة فى الرؤية الإسلامية، بدراسة العديد من الأشكال المؤسسية التى ظهرت فى الخبرة التاريخية، وبحث الشروط والضوابط المؤسسية وطرق عملها ووظائفها والقيم التى تقوم عليها وغاياتها.

ولقد انقسمت هذه الدراسة إلى **ثلاثة أبواب** تسبقها مقدمة وفصل تمهيدى، وتلحقهم خاتمة توضح نتائج الدراسة وتلقى نظرة سريعة على أزمة المؤسسات والمؤسسية فى الواقع العربى المعاصر، ومدى إسهام المدخل المؤسسى الإسلامى فى تقديم حلول لذلك الواقع المأزوم.

فى الفصل التمهيدى تتناول الباحثة مفهوم المؤسسات فى الفكر الغربى، أما **الباب الأول** فيتناول الأسس الفكرية لمفهوم المؤسسية فى الإسلام، ويتضمن خمسة فصول: فكرة التأسيس فى اللغة ومعانيها ودلالاتها، وروح التأسيس فى القرآن والسنة، وروح التأسيس فى أصول الفقه، والدلالات السياسية لمفهوم المؤسسية، وملامح تطور المؤسسات فى الخبرة التاريخية.

أما الباب الثانى فيكشف عن أبعاد المؤسسية فى الإسلام، وتقسمه الباحثة إلى ستة أبعاد فى ستة فصول: المؤسس (الإنسان)، المؤسَّس (الشكل المؤسس)، فصل التأسيس (العمل الصالح)، أدوات التأسيس (الإجراءات المؤسسية، مكان وزمان التأسيس) (نقل المؤسسات زماناً ومكانا)، مادة التأسيس القيمية.

أما الباب الثالث فيتناول الأشكال المؤسسية فى الفكر السياسى الإسلامى، ويتضمن عرض وتحليل العديد من المؤسسات السياسية الهامة، وضوابط عملها، وشروط العاملين بها وواجباتهم ومسئولياتهم وإجراءات عملهم، وقامت الباحثة بتصنيف المؤسسات بما يغلب

عليها من وظائف؛ فهناك المؤسسات التى يغلب عليها الصفة التنفيذية، ومؤسسات يغلب عليها الصفة القضائية، ومؤسسات يغلب عليها الصفة الأمنية، ومؤسسات يغلب عليها طابع نشر الدعوة.

الفصل التمهيدى: مفهوم المؤسسات فى الفكر الغربى المعاصر:-

فى هذا الفصل تحاول الباحثة أن تعرض عبر مباحثه الثلاثة للأبعاد المختلفة لمسألة المؤسسية والمؤسسات فى الفكر الغربى: فتعالج أولاً قضية التعريف، ثم تعرض لنشأة وتطور وانهيار المؤسسات فى الفكر الغربى. ثم تتناول أخيراً معايير كفاءة ونجاح المؤسسات كما يتصورها الفكر الغربى.

أما مفهوم المؤسسة والمؤسسية فلا يوجد اتفاق بشأنه لدى المتخصصين فى العلوم الإدارية والاجتماعية والسياسية، بل تتباين وتتعدد تعريفات المؤسسة بتعدد مداخل التعريف بما يجعل كل مدخل ينظر إليها من زاوية واحدة فقط.

ويركز الفكر الغربى فى نشوء وتطور وانهيار المؤسسة على مجموعة من العوامل: يأتى فى مقدمتها **فكرة الصراع**: فالمؤسسات هى أدوات تنظيم الصراع، **وفكرة الاستقرار** بمعنى دوام المؤسسة بما قد يؤدى فى بعض الأحيان لجمود المؤسسة وتحول الإجراءات من وسائل إلى غايات فى حد ذاتها، وفكرة **البيئة الداخلية أو الخارجية المحيطة بالمؤسسة**، فالمؤسسات تنهار فى الفكر الغربى عند انعدام مواردها أو بسبب تقلب البيئة المحيطة بها، مع صعوبة التكيف مع هذا الاضطراب، وأيضاً بسبب عدم قدرتها على إشباع حاجات أعضائها، أو بسبب الفساد السياسى.. إلخ.

وترى الباحثة أن الأفكار الغربية عن المؤسسات ترتكز على الجوانب المادية أكثر من الإنسانية، أو بتعبير آخر فإنها تعلى من قيمة المادة على حساب قيمة الإنسان، فالفكر الغربى يهتم بمعيار الكفاءة، الذى يعنى فى النهاية مخرجات المؤسسية من الناحية المادية، وتحقيق أهدافها التى يأتى فى مقدمتها الربح بمعناه المادى أولاً وأخيراً، ويكون الاهتمام بالعامل الإنسانى داخل هذا الفكر ليس من أجله، وإنما من أجل زيادة الأرباح المؤسسية.

ورغم أهمية هذا الاقتصاد ومحوريته، إلا أن الباحثة لا تحاول أن ترده إلى الجذور الفلسفية التى تأسس عليها وانطلق منها وهو، كما نتصور، عدم الاعتراف بقيم حاكمة أو مرجعية عليا مفارقة ومتجاوزة للإنسان والجماعة

تستمد من مصدر أعلى متجاوز للإنسان والمادة (مطلق متجاوز للطبيعة والإنسان). فعدم الاتفاق على هذا يحول معظم الفكر الغربى من فكر يرتكز على الأهداف والغايات إلى فكر إجراءاتى ينصب على الوسائل التى تنظم الاختلاف بين البشر الناتج عن عدم اتفاقهم على قواعد وأطر مرجعية خارج الجماعة يمكن الاحتكام إليها والانصياع لها.

كما أن الإيمان بالتغير كمطلق أو كيقين أوحد وكغايه وهدف: التغير الكامل دائماً وأبداً قد يؤدى إلى لا شئ، أو لعله يؤدى إلى دمار الإنسان والكون إن لم تتم عملية التغير داخل حدود، وإن لم يكن لها عقل وروح. وفكرة التغير الدائم والمستمر لكل شئ تضفى الشرعية أو مبرر الوجود على كل تصور وكل قيمة وكل نظام ووضع ما دام تالياً فى الوجود زماناً.

وهذا التغير المطلق يجعل الهدف الوحيد للعملية السياسية هو التمسك بالإجراءات، فعدم الاتفاق على معايير محددة يمكن الاحتكام إليها من خارج الجماعة يحول العملية السياسية إلى مجموعة من الإجراءات التى تكتسب قداسة، فليس ثمة قاعدة فى الحكم أهم من تأكيد النظام الذى تم بموجبه وضع القواعد.

الباب الأول: الأسس الفكرية لمفهوم المؤسسة فى الإسلام:

يحاول هذا الباب عبر فصوله الخمسة إبراز مدى أصالة وعمق مفهوم المؤسسية فى الإسلام من خلال إبراز تعدد معانيه ودلالاته على عدة مستويات، يأتى فى مقدمتها اللغة العربية ثم القرآن والسنة ثم أصول الفقه ثم الدلالات السياسية والخبرة التاريخية.

تبرز الباحثة فى الفصل الأول **محورية فكرة التأسيس فى اللغة العربية** من خلال تتبع الدلالات اللغوية للجذر اللغوى أَسَّ، وتؤكد على مدى الثراء الذى يتمتع به هذا الجذر اللغوى فى اللغة العربية فهو يعنى: الأساس وأصل البناء، وأصل كل شئ ومبتدؤه، وأصل الإنسان، والمساواة، والسياسة، والاستقامة، والنظام، والدار والبيت والحصن، مفهوم التأسيس إذن مفهوم يحمل عدة معان جماعها، كما ترى الباحثة، أصل كل شئ ومبتدؤه، وهو يرتبط بمفهوم النظام، فالنظام كل شامل، ومفهوم التأسيس جزء منه، ويرتبط مفهوم المؤسسية بالعديد من القيم ويظهر ذلك من جذره اللغوى، فهو يتضمن مجموعة من القيم منها: المساواة والعدل

والثبات والتراحم والتعاون والاستقامة، ويرتبط بجوهر الإنسان، ويرتبط بالسياسة التى تعنى فى الرؤية الإسلامية القيام على الشئ بما يصلحه.

وفى ختام هذا الفصل تحاول الباحثة ان تقدم تعريفاً للمؤسسة التى تعتبرها "الأداة النظامية لممارسة السلطة تحقيقاً لمقاصد الشريعة وابتغاءً للمصلحة الشرعية، وتؤسس على القيم الإيمانية السياسية لتحقيق الصلاح فى الممارسة والتطبيق".

وفى **الفصل الثانى** من هذا الباب تعرض الباحثة **لروح التأسيس فى القرآن والسنة**، وتؤكد على اهتمام القرآن والسنة ببث روح التأسيس فى الفرد والمجتمع، وإقامة المؤسسات الصالحة التى تضطلع بمهمة تحقيق مقاصد الشرع. وتورد الباحثة العديد من الألفاظ التى وردت فى القرآن والسنة وتدل على أهمية التأسيس، وتوسعت الباحثة بشكل كبير فى بيان هذه الألفاظ مع بحث دلالتها بشكل قد يبدو فى بعض الأحيان فيه تعسف وافتئات على المعنى.

وتستخلص الباحثة من خلال دراستها لفكرة المؤسسية فى القرآن والسنة أن العبرة ليست فى الأشكال الظاهرة وقوة البناء المادية، بل بما يهدف إليه الشكل المؤسسى من صلاح أو فساد، كما حث القرآن والسنة على هدم مؤسسات الفساد التى انحرفت عن تحقيق مقاصد الشرع وصار هدفها الضرر والضرار. فقوة البناء فى القرآن والسنة نوعان: قوة مادية يؤسس عليها البناء، وقوة معنوية متمثلة فى التقوى والعمل الصالح، ويؤكد القرآن على ضرورة توفر القيم الإيمانية إلا أنه لا يغفل القوة المادية فى تأسيس المؤسسات وبنائها، ويعرض القرآن لتجارب الأمم السابقة التى تظهر أن الاستمرار والبناء رهن بالحق والتقوى. كما يبرز القرآن أهمية الرقابة على المؤسسات حتى لا تنحرف أو تضل عن مقاصدها، وذلك بالحث على تعقب مؤسسات الفساد مهما اتخذت من أشكال حتى لو كانت فى شكل مسجد كمسجد الضرار.

وفى **الفصل الثالث من الباب الأول** تعرض الباحثة **لروح التأسيس فى أصول الفقه الإسلامى**، فإنشاء المؤسسات الصالحة أمر يندرج تحت تحقيق المصالح الشرعية للمسلمين، فهى المنوط بها تحقيق وتطبيق شرع اللّه ومنهجه فى الأرض، وتقوم لتحقيق فروض الكفايات فى المجتمع، ولكى تحقق المؤسسة هذه المقاصد وتلك الغايات فقد اهتم الفقه الإسلامى ببيان

ووضع القواعد والضوابط الفقهية الضابطة لإنشاء وعمل المؤسسات.

وتعرض الباحثة لهذه القواعد وتلك الضوابط من خلال الأبعاد الأربعة لمفهوم المؤسسية وهى: المؤسِّس، والمؤسَّس، وفعل التأسيس، وأدوات التأسيس، وتدخل الباحثة **للمؤسِّس** من خلال فرض الكفاية باعتبار أن اجتهاد الإنسان فى إبداع الأشكال المؤسسية الموافقة للشرع من قبيل فروض الكفاية. أما **المؤسَّس** فهو من مجالات الاجتهاد التى تركت للمجتهدين حتى يلائموا الأصول الثابتة وبين التطور الزمانى والمكانى. أما **فعل التأسيس** فهو يرتبط بالباعث والنيه على إنشائها.

أما **أدوات التأسيس** فهى تقوم، كما ترى الباحثة، على أساس الواجبات بدلاً من الحقوق. ومن خلال النظر إليها من جهة اعتبار المآل أو الذرائع سدًّا وفتحاً، فإذا كانت الوسيلة مؤدية إلى مصلحة مطلوبة شرعاً فهى معتبرة، وإن كانت مؤدية إلى مفسدة فهى ممنوعة.

وفى **الفصل الرابع** تبحث الباحثة **الدلالات السياسية لمفهوم المؤسسية** فى الرؤية الإسلامية، وذلك من خلال أربعة مداخل: **الأول**: يعرض لدور المؤسسات فى تحقيق الاستخلاف وإعمار الكون من جهة أن المؤسسات تنظم العلاقات بين الأفراد على أساس التعاون بما يكفل تحقيق غايات الاستخلاف. أما **المدخل الثانى** فيعرض لدور المؤسسات فى الربط بين الفكر والحركة؛ حيث تمثل المؤسسات الرابطة بين الفكر الذى يقوم عليه المجتمع الإسلامى وبين الحركة من جهة أن المؤسسات تقوم على أفكار وقيم المجتمع الإسلامى وتسعى لتحقيقها. **والمدخل الثالث** فهو دور المؤسسات كحلقة ربط بين الحاكم والمحكوم، حيث إن أساس النظام السياسى الإسلامى هو السياسة الشرعية العادلة التى تتسم بأنها عملية تدبيرية تهدف إلى الإصلاح والصلاح. أما نشأة المؤسسات وتطورها وانهيارها الذى يعد **المدخل الرابع** من مداخل الدلالات السياسية فهو يرتبط، كما ترى الباحثة، بتحقيق المقصد الشرعى من إنشائها، كما يرتبط بالنية والباعث من إنشائها.

وفى **الفصل الخامس** والأخير من الباب الأول، فإن الباحثة تعرض **لملامح تطور المؤسسات فى الخبرة التاريخية** من خلال تتبع التطور المؤسسى فى العصور المختلفة بدءاً من قبل الإسلام وانتهاء بالعصر العباسى الثانى مروراً بالعصر النبوى والخلافة الراشدة ومؤسسات الدولة الأموية والعصر العباسى الأول. وتدرس الباحثة هذا التطور من خلال

انتقال المؤسسات من البساطة إلى التعقيدة ومن القلة فى العدد إلى الكثرة، مع دراسة أثر البيئة القيمية والزمانية والمكانية فى إنشاء المؤسسات وتطورها، وعملية نقل المؤسسات من الحضارات الأخرى. إلا أنه كان الأولى بالباحثة أن تدرس مدى تجسيد هذه المؤسسات للقيم الإسلامية من حيث التأسيس والوظائف، وكان من شأن هذه الدراسة أن تربط أجزاء الرسالة ببعضها البعض وأن تعطى لها عنصر تميز.

الباب الثانى: أبعاد المؤسسات فى الإسلام:

ترى الباحثة أن مفهوم المؤسسية يشير إلى ستة أبعاد مترابطة ومتكاملة، وهى تخصص هذا الباب لمعالجة هذه الأبعاد فى ستة فصول:

الأول: منها للمؤسِّس وهو الإنسان الذى يعد الدعامة الأساسية لأى فعل مؤسسى باعتباره مسئولاً عن صلاح أو فساد المؤسسات، كما أنه العنصر والعامل الأساسى لأية حضارة أو تقدم. ويهتم هذا الفصل بمباحثه الأربعة بتحديد دور الإنسان فى بناء المؤسسات وضمانات تحقيق هذا الدور، وخصائص الإنسان الصالح وأثره على المؤسسات، وشروط اختيار الإنسان الصالح وكيفية إحداث التغيير فى الإنسان لجعله صالحاً.

واهتمام الباحثة بالإنسان دون الأمة فى القيام بالتأسيس هو لا شك موطن خلل فى الرسالة، فالأمة هى المنوط بها أساساً إنشاء كافة المؤسسات بما فيها الدولة بأجهزتها المختلفة.

أما **الفصل الثانى** فيعالج المؤسَّس وتقصد به الباحثة الأشكال المؤسسية أو الهياكل النظامية التى تملك طريقة معينة تحكم سير العمل بها، والتى تؤسس على القيم الإيمانية لتحقيق أقصى فعالية فى الممارسة والتطبيق. ويهتم هذا الفصل بتوضيح أهمية بناء الأشكال المؤسسية فى الإسلام، فهى المنوط بها تحقيق الولايات العامة والوظائف الهامة للمجتمع الإسلامى، كما ترتبط بالسلطة والقوة وأهمية تطبيق شرع اللّه. كما يعالج الفصل معايير صلاح المؤسسات وفسادها، وتقترح الباحثة فى هذا الصدد استخدام مصطلح الصلاح المؤسسى" بدلا من الكفاءة والفعالية المستخدمة فى الفكر المؤسسى الغربى حيث إن مفهوم الصلاح يتضمن الصلاح فى كافة الأمور المادية والمعنوية، الدينية والدنيوية، ويتضمن الإصلاح لكافة أبواب الخلل والفساد فى حين يقصر مفهوم الفعالية والكفاءة عن ذلك. وتعرض الباحثة لمعايير الصلاح المؤسسى التى يأتى فى مقدمتها: الالتزام بالعقيدة الإسلامية فى

سير العمل فى المؤسسة، مع ضرورة اتباع القيمة الإيمانية وتطبيقها فى الواقع.

وتستخدم الباحثة مفهوم "التخلية والتحلية" كمدخل لدراسة التغيير المؤسسى، وترى أن التغيير يشمل ما بالنفس من الأفكار ثم تغيير ما بالقوم فى العمل والسلوك.

والفصل الثالث من الباب الثانى فيعالج **فعل التأسيس** الذى يقصد به عمل التأسيس فى حد ذاته، وهذا العمل يعول عليه صلاح المؤسسة أو فسادها، وعلى هذا فإنه ينبغى أن يكون العمل صالحاً حتى تصلح المؤسسات، وبالتالى تصلح المجتمعات.

أما فعل التأسيس فهو الفصل الحضارى الذى يقدم برؤية متوازنة تضم كل ما هو روحى أخلاقى، وما هو مادى جسدى، وهو فعل منضبط بالوحى والقيم، وهو لهذا يؤدى إلى صلاح المؤسسات مع زيادة الابتكار والإبداع.

ويهتم هذا الفصل بمباحثة الأربعة بإبراز ماهية العمل الصالح: شروطه ومكوناته، مع تحديد العمل الفاسد. والباحثة تنطلق من الفهم الفقهى للعمل الفاسد والعمل الصالح دون أن يكون لديها قدرة على نقل هذا الفهم من إطار العمل الفردى، أى المرتبط بسلوك الفرد، إلى موضوعها المبحوث وهو العمل المؤسسى.

ويهتم **الفصل الرابع** بدراسة **أدوات التأسيس** التى يقصد بها الترتيبات والعمليات الفنية التى تتخذها المؤسسة فى سبيل تيسير وتنظيم طرق الوصول إلى تحقيق مقاصدها بما يتضمنه ذلك من انتظام وسلامة سير العمل فى المؤسسة وعدم التعارض فى الاختصاصات بما يحقق لها الصلاحية المؤسسية. وترى الباحثة أنه لا ينبغى أن تكون هذه الإجراءات مبالغ فيها؛ لأن هذا انحراف عن القصد والاعتدال الذى يحرص عليه الإسلام، فضلاً عن أن الإسلام لا يأخذ بالشكليات إلا بالقدر الضرورى الذى تفرضه سلامة المعاملات الذى يعنى تخفيض الإجراءات تيسيراً للتعامل وسرعة الأداء.

وفى **الفصل الخامس** تركز الباحثة على عملية نقل المؤسسات من زمان لزمان ومن مكان لمكان وضوابط هذا النقل، وهى تعرض فى هذا الفصل فى مبحث مستقل لاختلاف وتميز المنهج الإسلامى عن المنهج الغربى، إلا أنها لا تبرز ملامح هذا التميز من جهة تأثيره على المؤسسات والمؤسسية، بل تعرض لملامح عامة من هذا التميز، ثم تعرض الباحثة فى مبحث آخر لنقل المؤسسات

من حيث الزمان، وتخلص منه إلى القول بأن هناك ضرورة للعودة للتاريخ والتراث الإسلامى لمعرفة ضوابطه وسننه من جهة تقدم الدول وانهيارها وتطور المؤسسات وأشكالها، وهذا لا يعنى نقل المؤسسات التى ظهرت فى أزمان سابقة لواقعنا الحالى، فهذا أمر يخالف الواقع، وترى الباحثة أنه فى حالة النقل لابد وأن ننقل القيم والمبادئ الضابطة لعمل المؤسسة فقط دون شكلها.

وفى **المبحث الثالث** تعرض الباحثة لنقل المؤسسات من بيئة مكانية إلى بيئة مكانية مغايرة وجدوى هذا النقل، وتخلص الباحثة فى هذا المبحث إلى القول بأن المؤسسات التى تنشأ فى بيئة تكون محملة بقيم هذه البيئة، فإذا تم نقلها فإنها تنقل بأفكارها مما يؤثر على المكان التى تم نقلها إليه.

وأخيراً تعرض الباحثة فى هذا الفصل للاجتهاد والتقليد فى إبداع الأشكال المؤسسية.

وفى **الفصل السادس** والأخير من الباب الثانى تعالج الباحثة **مادة التأسيس القيمية**، فتركز فى مباحث ثلاثة على معنى القيمة السياسية الإسلامية مقارنة بالغربية، وخصائص القيم فى الإسلام، وترى أنها تنبع من خصائص العقيدة الإسلامية فهى: ربانية المصدر، أخلاقية، مترابطة ومتماسكة. كما تدرس القيم وأثرها على عمل المؤسسات وتركز على قيم التوحيد والعدل وأثرها فى بناء المؤسسات.

الباب الثالث: الأشكال المؤسسية فى الفكر السياسى الإسلامى:

إن الهدف من دراسة هذه الأشكال المؤسسية، كما توضح الباحثة، هو معرفة القواعد والأسس التى بنيت عليها، ومعرفة الشروط المؤسسية فى القائمين على هذه المؤسسات والتعرف على الإجراءات المؤسسية التى اتبعتها تلك المؤسسات بما يمكن الاستفادة منها فى واقعنا المعاصر. ويركز هذا الباب على عرض لبعض الأشكال المؤسسية التى امتلأت بها الخبرة والفكر الإسلامى على الشروط التى تقوم عليها المؤسسة وإجراءاتها، وغاياتها، وذلك بتقسيم المؤسسات بما يغلب عليها من مهام ووظائف، فهناك أولاً المؤسسات التى يغلب عليها الصفة التنفيذية، وهى مؤسسة الخلافة والوزارة وولاة الأقاليم، ومؤسسات يغلب عليها الصفة القضائية وهى: ولاية المظالم والقضاء والحسبة والافتاء، ومؤسسات يغلب عليها الصفة الأمنية وهى الشرطة، ومؤسسات يغلب عليها طابع الدعوة الإسلامية وهى

الجهاد والمسجد، وتم تناول هذه المؤسسات جميعاً فى فصول أربعة.

وقد أغفلت الباحثة ذكر المؤسسات التى يغلب عليها الصفة التشريعية، تلك المؤسسات التى تميزت فى الرؤية والخبرة الإسلامية عن نظيراتها الغربية، فهذه المؤسسات تستمد -تميزها وتفردها من وجود مصدر أعلى يستمد منه الجميع شرعيتهم، فقد نظر للسلطة التشريعية بحسبان أن للدولة الإسلامية قانوناً أساسيًّا إلهياً شرعه اللّه بالقرآن والسنة، وهو واجب التطبيق، يستمد شرعيته فى التطبيق من أصل نزوله فى القرآن أو صدوره عن النبى ﷺ دون أن يتطلب موافقة أو اعتماداً أو تصديقاً من جهة ما. إلا أن هناك مهمة أخرى هى مجال نشاط المجتهدين وأهل الفتيا، حيث يقوم هؤلاء بالنظر فيما ليس فيه نص صريح من الحالات والأوضاع، وذلك لبيان الحكم بشأنه بمناهج استخراج الدلالات الشرعية من الأحكام المنزلة.

الخاتمة :

وفى خاتمة الدراسة تحاول الباحثة تقديم تصور لمدخل مؤسسى إسلامى يرتكز على مجموعة من الأسس والمرتكزات، تحاول من خلاله تقديم إسهامات لحل أزمة المؤسسية فى الواقع العربى المعاصر مثل أزمة المشاركة، وأزمة التنشئة السياسية، وأزمة الهوية.